ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

دينا زبانة

آثار الرأسمالية المقلدة على إدماج النساء والشباب في سوق العمل في المغرب العربي

MECAM Papers | Number 12 | February 6, 2025 | https://dx.doi.org/10.25673/118175 | ISSN: 2751-6490

مع نهاية القرن العشرين، واجهت دول المغرب العربي عواقب رفع القيود التجارية، وكان من المفترض أن تؤدي الإصلاحات المصاحبة إلى زيادة التنويع القطاعي، والادماج بالأسواق العالمية، وزيادة الفرص الاستثمارية، وتقليل البطالة، بالأخص بين صفوف النساء والشباب. ولكن ما يتبلور اليوم هو نموذج من „الرأسمالية المقلدة“ التي أدت إلى تدهور الأوضاع في سوق العمل.

- يُظهر تحليل أسواق العمل في المغرب العربي قصوراً منهجياً أدى الى عرقلة تطورها. حيث إن هيكلية هذه الأسواق بما فيها الاقتصاد الزراعي، والمعايير الثقافية، وهيمنة القطاع العام، لا تتوافق مع المتطلبات الاقتصادية التي صاحبت الإصلاحات الهيكلية في الثمانينيات من القرن الماضي ولذا لا يوجد لها أي تأثير إيجابي يذكر.

- يوجد العديد من أوجه الشبه بين الوضع الراهن في أسواق العمل في المغرب العربي، ونظرية الرأسمالية المقلدة لراؤول بريبيش، حيث تنتقد النظرية فرض نهج النيوليبرالية على أمريكا اللاتينية وتتيح السُبل لفهم العوائق التي أدت الى قلة ادماج النساء والشباب في أسواق العمل.

- أدت الإصلاحات النيوليبرالية في دول المغرب العربي إلى إنشاء هيكل رأسمالي مقلد أعاق ادماج النساء والشباب، مما أدى إلى شح في فرص العمل والتعليم، وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين وتدهور حقوق حماية العمال.

الإطار

بعد مرور ثلاثين عامًا على بدء تنفيذها، أضعفت السياسات النيوليبرالية أسواق العمل في دول المغرب العربي مؤدية بذلك إلى ظهور أشكال غير متوقعة من العمالة وتدهور أحوال الموظفين. ولذا تحتاج هذه الدول إلى إعادة تقييم وصياغة سياسات سوق العمل لتتوافق بشكل أفضل مع الوضع الراهن وتُراعي البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية بهدف تحسين سبل ادامج النساء والشباب في هذه الأسواق بشكل مستدام وشامل ومنصف.

لمحة عن التطورات في دول المغرب العربي

تُعد دول المغرب العربي – وفي هذا السياق الجزائر والمغرب وتونس – من بين الدول الأكثر ديناميكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالتجارة العالمية، وسياسات سوق العمل، والحركات النسوية، حيث أثرت علاقاتها التجارية القوية مع الاتحاد الأوروبي على اقتصادها بشكل كبير (Fernández-Molina 2019)، كما كانت هذه الدول أكثر نجاحًا في تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة مقارنة بالبلدان العربية المتوسطية المجاورة، و من الجدير بالذكر ان تونس تميزت بنهجها الريادي في هذا المجال (Banque Centrale de Tunisie 2023). علاوة على ذلك، فقد أحرزت هذه الدول تقدمًا في الحركات النسوية والإصلاحات القانونية والاجتماعية، مما ساهم في التصدي للهيمنة الذكورية في المنطقة (Moghadam 2020).

خضعت دول المغرب العربي في أواخر الثمانينيات لإعادة هيكلية اقتصادية اتسمت باعتماد إصلاحات سوق العمل النيوليبرالية. وشهدت هذه الفترة انخفاضًا في الإنفاق الحكومي وزيادة الخصخصة وتقليص القيود التجارية (Badawi and Harders 2017). تبنت كل من البلدان درجات متفاوتة من الإصلاحات الهيكلية (Aita 2008) حيث كانت الجزائر الأقل تأثرًا، لا سيما بسبب السيطرة الحكومية على القطاعات الحيوية بما فيهم النفط والغاز. وعلى نقيض من ذلك، كانت المغرب ملتزمة بشدة بتنفيذ الإصلاحات، من خلال زيادة الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر و زيادة عدم المساواة، بالأخص في المناطق الريفية. اما بالنسبة الى تونس، فقد حققت ارتفاعاً في التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين سياساتها الاجتماعية إلى جانب الإصلاحات. و لكن بمجمل الآمر، كان للإصلاحات تأثيراً سلبياً على أسواق العمل مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة والإنتاجية، بالأخص بصفوف النساء (Acker 2004). كما أنها أدت الى عوائق كبيرة في اخراط الشباب قي سوق العمل (Fakih, Haimoun, and Kassem 2020).

في السنوات الأخيرة، واجهت البلدان الثلاثة صدمتين إضافيتين أثرتا بشكل مباشر على أسواق العمل. الأولى كانت الربيع العربي والذي هدف إلى تحقيق مستقبل ديمقراطي خاصةً للشباب، ولكن سرعان ما انعكس سلبياً مؤدياً الى اضطرابات سياسية واقتصادية أدت إلى تفاقم وضع سوق العمل، زيادة العمالة غير الرسمية وإغلاق الشركات الصغيرة (Charmes 2022). أما المنحنى الآخر، فقد تمركز في جائحة كوفيد-١٩ التي زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية وتعطيل معظم القطاعات، ورفع معدلات البطالة، وزيادة عدم مساواة للفئات المهمشة، والى عجز غير مسبوق بالموازنة العامة. بالإضافة إلى ذلك، أضعفت الجائحة قطاعي السياحة والنقل وقلصت من الصادرات الزراعية (Abouzzohour 2020).

وضع التوظيف الحرج للنساء والشباب

أن العقبات المتعددة التي شهدتها دول المغرب العربي في الفترة الزمنية التي سبقت جائحة كوفيد-١٩، أثرت بشكل سلبي على أسواق العمل، خصوصًا بين صفوف النساء والشباب، حيث ان متوسط مشاركة القوى العاملة الإجمالي في الدول الثلاث عام 2019 بلغ حوالي 41% (للنساء 19% وللشباب 26%) (انظر الجدول 1 والشكل 1).

اما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد بلغت نسبتها حوالي 19% للنساء و37% للشباب، مما يخل في موازين سوق العمل. وتشير التقارير إلى أن العديد من الشباب يتوجهون إلى أسواق العمل غير رسمية للبحث عن فرصة عمل (Charmes 2022) مما يؤدي الى استثنائهم من الإحصاءات الرسمية.

الجدول 1: نسبة مشاركة القوى العاملة في بعض دول المغرب العربي عام 2019

الدولة	نسبة مشاركة الشباب في القوى العاملة (الفئة العمرية 15-24)	نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة	نسبة مشاركة القوى العاملة الإجمالية
المغرب	27%	22%	46%
تونس	31%	21%	40%
الجزائر	20%	13%	37%

المصادر: بنك المغرب 2020: 47–61؛ البنك المركزي التونسي 2023: 39–41؛ المكتب الوطني الجزائري للإحصاء 2021: 11–19.

الشكل 1. معدلات البطالة في بعض دول المغرب العربي عام 2019

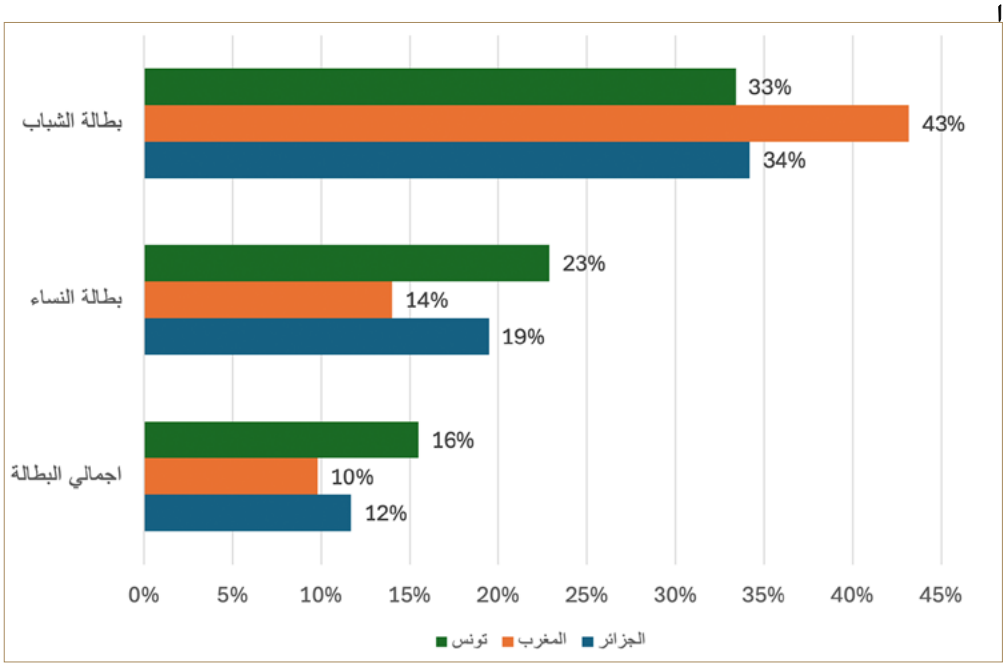

لمصادر: مراجعة الجدول 1.

وما يثير للقلق أن كل من النساء والشباب الذين حصلوا على وظائف رسمية يواجهون عقبات متعددة للإدماج الكامل في اسواق العمل، حيث يعانون من ظروف عمل متدنية نسبةً الى الكهول من الرجال. وتشمل هذه العقبات عدم المساواة بين الجنسين في القوانين، الخيارات المهنية، تفاوت واضح في الأجور وارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع الخاص.

الرأسمالية المقلدة والإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية

خضعت دول المغرب العربي بالأخص في أواخر الثمانينيات الى تعديلات هيكلية واسعة النطاق ناتجة عن تبنيها لإصلاحات سوق العمل النيوليبرالية المستوحاة من إجماع واشنطن (Birdsall, De La Torre, and Caicedo 2010)، والتي صُممت بالأساس للدول الصناعية المبني اقتصادها على عدد محدود من العمالة، وتم تطبيقها على دول تعتمد في اقتصادها على الزراعة و عدد كبير من العمال، و ما زالت تعاني من هيكلية سوق عمل ركيكة. ولذا يمكن اعتبار تطبيق هذه الإصلاحات في المغرب العربي مستوحاة من „الرأسمالية المقلدة“، حيث قامت العديد من الدول باقتباس وتطبيق قوانين وسياسات عمل وضعت بالأساس للدول الغربية الذي يختلف هيكله الاقتصادي اختلافًا تاماً.

أسس راؤول بريبيش نظرية الرأسمالية المقلدة في منتصف السبعينيات (Prebisch 1976) و انتقد من خلالها الرأسمالية التابعة و فشل تبنيها في أمريكا اللاتينية، بحجة أن الإصلاحات في ذلك الوقت لم تتوافق مع خصوصية وطابع الدول ذات الاقتصاد الناشئ. تعكس نظرية الرأسمالية المقلدة في شكل أساسي أن الدول الواقعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية تميل إلى استخدام اتفاقيات التجارة الحرة للحصول على مزايا اقتصادية غير عادلة وتوسيع صناعاتها على حساب الدول الواقعة في النصف الجنوبي (Prebisch 1976: 62). بعبارة أخرى، تخدم الإصلاحات الاقتصادية التي فُرضت ونُفذت في الدول الواقعة في النصف الجنوبي الشركات الصناعية الكبرى من الدول الواقعة في النصف الشمالي للتوسع نحو الجنوب واستغلال موارده وموادّه الخام وقواه العاملة. اما بالنسبة للمغرب العربي تحديداً، فان تأثير الإصلاحات الهيكلية أدى الى نتائج مشابهة لِما تعكسه النظرية، فلم يتزامن رفع القيود التجارية مع نهوض صناعي او تحسين في القدرة التنافسية، مما اثر سلباً على الصناعات المحلية، و اغلاق العديد من الشركات (The World Bank 2004).

يمكن ربط الإصلاحات الهيكلية بمؤشرين رئيسيين: القيمة المضافة للصناعة (IVA) والقيمة المضافة للتصنيع (MVA). يشمل مؤشر IVA مجموعة من الأنشطة الاقتصادية مثل التصنيع، والتعدين، والبناء، والخدمات العامة، بينما يقيس مؤشر MVA القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي. وكان من المتوقع أن تؤدي التعديلات التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي في دول المغرب العربي إلى زيادة كل من IVA و MVA، ولكن في الواقع، شهدت هذه المؤشرات تقلبات طفيفة وانخفاضًا نسبيًا منذ ذلك الحين. وعند مقارنة متوسط هذه المؤشرات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بين دول المغرب العربي اليوم ودول أمريكا اللاتينية عند نشأة نظرية بريبيش، نجدها مشابهة لها أو متدنية عنها. ففي الفترة الممتدة من 1975 إلى 1977، بلغ متوسط هذه المؤشرات 34% و28% على التوالي في بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل، تشيلي، والمكسيك). وقد بلغ متوسط نفس المؤشرات في دول المغرب العربي، بين عامي 2019 و 2021، 23% و17% على التوالي (بحسب البيانات المستخرجة من مجموعة البنك الدولي 2024). وبالتالي، توفر هذه المؤشرات أُسُساً لتوقعات النظرية وللمقارنة الاقتصادية حتى مع اختلاف وتباعد الفترات الزمنية والمناطق الجغرافية. وتعكس أيضاً بوادر لثبات المعطيات الواردة في النظرية وإمكانية تطبيقها لدراسة تأثير الإصلاحات الهيكلية على دول المغرب العربي، حتى بعد مرور 50 عامًا على نشرها.

كما فرضت الإصلاحات الهيكلية في دول المغرب العربي تغييرات في اسواق العمل، بهدف تحقيق قدراً أكبر من الانفتاح الاقتصادي والتقليص من الميزانية العامة (Badawi and Harders 2017). وقد أسهمت هذه الإصلاحات في تعزيز الرأسمالية المقلدة، مما أدى الى عقبات في استيعاب وتفسير الظواهر الأحادية لكل من أسواق العمل في المغرب العربي. ولذا ما يمكن استنتاجه هو ان تطبيق نظرية الرأسمالية المقلدة لتفسير وفهم الاختلالات القائمة في أسواق العمل هذه تقدم رؤية أكثر وضوحًا وشمولية من الاطلاع فقط على الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية لوحدها.

توضح نظرية الرأسمالية المقلدة أن الإصلاحات الهيكلية تنتج عنها خصخصة متسارعة ومكثفة وتؤدي بدورها إلى خفض الإنفاق الحكومي المخصص لتطوير الإنتاج وخلق فرص العمل، من دون البحث عن بدائل استثمارية ولاسيما عن طريق القطاع الخاص (Prebisch 1976: 14). وبالتالي، تنخفض الوظائف المتاحة في القطاع العام تلقائيًا، بينما لا تزداد فرص العمل في القطاع الخاص. وهذه الظواهر تتماثل مع ما حصل في المغرب العربي في أواخر الثمانينيات، حيث الحق التقليص في الميزانية الحكومية الى تدني غير مسبوق في التوظيف ومعدلات استيعاب العمالة في القطاع العام، مما تسبب في ارتفاع كبير في معدلات البطالة (The World Bank 2004).

وهكذا فرضت الإصلاحات الهيكلية، أعباءاً كبيرة على دول المغرب العربي، فحتى خلال فترات الاستقرار الاقتصادي العالمي، اي مع نهاية القرن العشرين، لم يطرأ أي تحسن واضح على احوال سوق العمل، بل لوحظ تزايداً على معدلات البطالة (Badawi and Harders 2017). فوفقًا لبريبيش (Prebisch 1976: 34)، تواجه الدول التي خضعت للإصلاحات الهيكلية عجزاً اقتصادياً لأسباب متعددة، بما فيها انخفاض المعدل التراكمي لرأس المال، و عدم قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة التي دخلت في صفوف البطالة نتيجة تقليص حجم القطاع العام و تراجع النشاط الاقتصادي، الذي تعود أسبابها الى تحويل الاستثمار نحو القطاع الصناعي. وتتبلور هذه الظاهرة اليوم بشكل ملحوظ في دول المغرب العربي، بالأخص عند إحصاء اعداد العُمال الذين توجهوا الى أنشطة منخفضة الإنتاجية في القطاعات الثانوية (Bank Al-Maghrib 2020).

بنهاية المطاف، اودت الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية برأسمالية مقلدة تخللت أسواق العمل بالمغرب العربي، مما أدى الى التسارع في الخصخصة، والادلاء بسياسات وتنظيمات غير متناسقة مع الواقع الاقتصادي، لتؤدي بذلك الى زيادة الأعمال غير الرسمية، واختلالات في نظم الحماية الاجتماعية، وانسحاب ملحوظ من سوق العمل الرسمي، وعدم ادراج العمال قي الإحصائيات الرسمية، التي اقتصرت على القطاعات الرسمية فقط. بالإضافة الى ذلك فان هيمنة سياسات سوق العمل المخصصة للقطاع الصناعي، أدت الى نقص واضح في مهارات العمل المطلوبة من القطاع الخاص، بالأخص بموجب بطىء النمو بالقطاع الصناعي وعدم إمكانيته لخلق فرص عمل. وبالرغم من عدم تتطرق نظرية الرأسمالية المقلدة الى شأن ادماج النساء والشباب بسوق العمل بشكل مباشر، الا انه يمكننا استنباط روابط جمة بين توقعات النظرية العامة ومدى تأثيرها على هذه الفئات في دول المغرب العربي.

فشل ادماج النساء والشباب في سوق العمل

تخلق بدورها الرأسمالية المقلدة في الدول الواقعة في النصف الجنوبي من العالم فجوات منهجية لعدم قدرتها على التوافق مع الواقع المحلي النوعي والمختلف (Prebisch 1976). فهذا النوع من الرأسمالية يغفل عن فهم وشرح العديد من ظواهر سوق العمل، بما فيها الاقتصاد غير الرسمي وعُمال المياومة والغير مأجورة والشركات المُمتلكة من العائلة الممتدة، والذي يشغلها بأغلب الحال النساء والشباب. بالأخص ان هذه الأنواع من العمالة لا تندرج بالإحصائيات الحكومية ولذا يصبح من الصعب تقييم مدى انخراط هاتين الفئتين بالأخص في قطاعي الزراعة والأعمال الحرة.

بالإضافة الى ذلك، لم تتمكن دول الاقتصاد الناشئ بعد تبني الرأسمالية المقلدة ان تصيغ سياسات فعالة ومستبقة لتُعزز النمو الاقتصادي (Prebisch 1976: 20). وتماثلاً مع معطيات النظرية، أدت الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية الى تقليص الدور الحكومي في دول المغرب العربي، بالأخص بما يتعلق بسَن وتطبيق القوانين والسياسات، مراقبة سوق العمل، وخلق وظائف في القطاع العام. وانتقلت عوضاً عن ذلك الى الاندماج السريع بالعولمة، وتبنت سياسات عِدّة تعنى بالاعتماد على الخصخصة والتصنيع المكثف لاستبدال الواردات وتقليص القطاع العام وتخفيض ميزانية التعليم (Aita 2008). فأثرت هذه التغييرات المنهجية بشكل سلبي على النساء، حيث ساهمت بزيادة عدم المساواة بين الجنسين من حيث فرص العمل والأجور، والتعليم. فتقليص عدد الوظائف فالقطاع العام كان له تأثير واضح على إخراج النساء من سوق العمل، بسبب تفضيلهن للوظائف الحكومية، لتوافُقِها بشكل أكبر مع النسيج المجتمعي ولإنها تُعَّد اكثر اماناً (Assaad and Barsoum 2019). ونتيجة لذلك، فقدت العديد من النساء وظائفهن واضطررن إلى اللجوء إلى السوق العمل غيرالرسمي. كما أدى تخفيض الميزانية الحكومية

إلى تقليص الفرص المتاحة للشباب للانخراط بسوق العمل الرسمي، مما أطال فترة الانتقال من التعليم إلى التوظيف (Mazaheri and Monroe 2018).

لقد أدت الإصلاحات النيوليبرالية أيضًا إلى تجميد أجور القطاع العام وفشلت في ضمان زيادات في أجور القطاع الخاص متناسقة مع نسب غلاء المعيشة (Aita 2008). ونتيجة لذلك، انخفضت القوة الشرائية للعمال بشكل ملحوظ. وتتوافق هذه الظواهر مع آثار الرأسمالية المقلدة، حيث تنبأت النظرية ان تجميد الرواتب في فترة السبعينيات جاء بهدف تخفيض الكُلف للدول الصناعية لتساعد على توسعها الى الدول الواقع في النصف الجنوبي من العالم وخلق مُنحنى لاقتصاديات الحجم (Prebisch 1976). وأدى بدوره تمركُز النساء بالقطاع العام بشكل أكبر لانخفاض إجمالي قوتهن الشرائية بشكل كبير وخلق فجوة بين المهارات المُكتسبة لديهن والوظائف المتاح، بالأخص بسبب انتقال العديد منهُنّ الى الأسواق غير الرسمية. علاوة على ذلك، فقد أثر عدم التوازن بين أجور القطاع الخاص والتضخم المعيشي بشكل أكبر على العمال الجدد بالأخص الشباب، اذ لم يتناسق مستوى الدخل مع الحياة اليومية.

وتزامناً مع ذلك أدت الإصلاحات الهيكلية الى الإطاحة بالعديد من تنظيمات سوق العمل ليطغى بدلا عنه الانفتاح الاقتصادي، مما أضعف مؤسسات سوق العمل وأثر سلباً على فعالية النقابات وقدرتها التفاوضية بالإضافة الى إضعاف تشريعات حماية العمال (Badawi and Harders 2017). فنتج عن ذلك عوائق جمة للانخراط في سوق العمل وعزز هيمنة النظام الذكوري و اعتماد النساء على الرجال. ومما شكل أيضاً حواجز عدة للانخراط الكامل للنساء في سوق العمل، وأدت الى محدودية الحقوق بموجب القانون، والتَمييز في تطبيقات القانون على أساس الجنس، والقصور في آلية حماية العمالة، بالإضافة الى افتقار آليات الوصول إلى الموارد المالية (Moghadam 2020). وهكذا نتج عن الانكماش التنظيمي عراقيلاً لم تمكن من تحسين قانون العمل، ليكون أكثر انصافاً وشمولية، بالأخص في مُراعة النوع الاجتماعي ومحاربة التمييز الوظيفي. واتاحت الفجوة القانونية الناتجة عن هذه الإصلاحات المجال لإطغاء العُرف الاجتماعي والتقليدي، مهمشاً دور المرآة واقتصاره في معظم الأحيان على العمالة البيتية. وأخيرا، لا يقتصر ضعف سياسات العمل في هذه الحالة على سوء تطبيقها وحسب، بل انها تعنى قط في أسواق العمل الرسمية، مؤدية بذلك الى شح في الحقوق وسوء في الظروف أسواق العمل غير رسيمة، التي لطالما اكتظت بالنساء والشباب (Agénor and El Aynaoui 2003).

في الختام، أدى اعتماد الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية في بلدان المغرب العربي إلى كينونة رأسمالية مقلدة أعاقت ادماج النساء والشباب في سوق العمل. مما أدى إلى محدودية في فرص العمل، تدني في فرص التعليم، افتقار قوانين الحماية، تفاقم في عدم المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، فإن تمثيلهم المفرط في الاقتصاد غير الرسمي يشكل بيئة عمل مشبوهة، مجردة في معظم الأحيان من ظروف العمل اللائقة، ومصطحبة بعوامل تعيق الانتقال الى أسواق العمل الرسمية. مما يعكس بشكل واضح أهمية معالجة هذه الثغرات والعوائق الناتجة عن تطبيق الرأسمالية المقلدة لخلق فرص عمل مبنية على المساواة والشمولية لمحاربة ظروف العمل الصعبة التي يواجها كل من النساء والشباب.

المراجع

Abouzzohour, Yasmina (2020), COVID-19 in the Maghreb: Responses and Impacts, in: Marc Lynch (ed.), *The COVID-19 Pandemic in the Middle East and North Africa*, Washington, DC: Project on Middle East Political Science (POMEPS), 51–54, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2020/04/POMEPS_Studies_39_Web.pdf (07.10.2024).

Acker, Joan (2004), Gender, Capitalism and Globalisation, in: *Critical Sociology*, 30, 1, 17–41.

Aita, Samir (ed.) (2008), *Employment and Labor Law in the Arab Mediterranean Countries and the Euro-Mediterranean Partnership: Comparative Study*, Madrid: Fundación Paz y Solidaridad Serafín Aliaga de Comisiones Obreras, 1–82, https://pazysolidaridad.ccoo.es/4c094b104b690c8fff01f9a79eb33a51000001.pdf (17.04.2024).

Agénor, Pierre Richard, and Karim Aynaoui (2003), *Labor Market Policies and Unemployment in Morocco: A Quantitative Analysis*, Policy Research Working Paper 3091, Washington, DC: The World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/6d9ebde7-4cf0-5976-af67-3b6e81a95a9a (17.04.2024).

Assaad, Ragui, and Ghada Barsoum (2019), *Public Employment in the Middle East and North Africa*, IZA World of Labor, https://wol.iza.org/articles/public-employment-in-the-middle-east-and-north-africa/long (05.07.2024).

Badawi, Ahmed, and Cilja Harders (2017), *Institutions and Labour Markets in the Southern Mediterranean Countries: A Survey of Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia*, Euro-Mediterranean Network of Economic Studies, https://euromed-economists.org/download/institutions-and-labour-markets-in-the-southern-mediterranean-countries-a-survey-of-egypt-jordan-morocco-tunisia/ (17.04.2024).

Bank Al-Maghrib (2020), *Annual Report 2020, Presented to His Majesty the King*, Rabat, https://www.bkam.ma/en/Publications-statistics-and-research/Institutional-publications/Annual-report-presented-to-his-majesty-the-king/Annual-report-2020 (17.04.2024).

Banque Centrale de Tunisie (2023), *Annual Report 2022*, https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/RA_ang.pdf (17.04.2024).

Birdsall, Nancy M., Augusto De La Torre, and Felipe Valencia Caicedo (2010), *The Washington Consensus: Assessing a Damaged Brand*, Policy Research Working Paper 5316, Washington, DC: The World Bank, http://documents.worldbank.org/curated/en/848411468156560921/The-Washington-consensus-assessing-a-damaged-brand (17.04.2024).

Charmes, Jacques (2022), The Gender Dimension of Informal Employment in the Maghreb Countries, in: *Revue d'études sur les institutions et le développement*, 7, 2, 9–34.

Fakih, Ali, Nathir Haimoun, and Mohamad Kassem (2020), Youth Unemployment, Gender and Institutions During Transition: Evidence from the Arab Spring, in: *Social Indicators Research*, 150, 1, 311–336.

Fernández-Molina, Irene (2019), *Global Power Shifts, Rational Choice and Role Conflict: Explaining the Trajectories of the Central Maghreb Countries' EU Policies since 2011*, Papers IEMed: EuroMesco Series 39, Barcelona: European Institute of the Mediterranean, https://www.euromesco.net/publication/global-power-shifts-rational-choice-and-role-conflict-explaining-the-trajectories-of-the-central-maghreb-countries-eu-policies-since-2011/ (05.07.2024).

Mazaheri, Nimah, and Steve Monroe (2018), No Arab Bourgeoisie, No Democracy? The Entrepreneurial Middle Class and Democratic Attitudes since the Arab Spring, in: *Comparative Politics*, 50, 4, 523–550.

Moghadam, Valentine M. (2020), Gender Regimes in the Middle East and North Africa: The Power of Feminist Movements, in: *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society*, 27, 3, 467–485.

National Bureau of Statistics (2021), 2018–2016 :الجزائر بالأرقام, نتا نج, 49, Alger, https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed 2021-ara.pdf (17.04.2024).

Prebisch, Raul (1976), A Critique of Peripheral Capitalism, in: *CEPAL Review*, 1, 9–76.

The World Bank (2004), *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*, Washington, DC: The World Bank, https://documents1.worldbank.org/curated/en/343121468753030506/pdf/288150PAPER0Unlocking0employment.pdf (17.04.2024).

World Bank Group (2024), *DataBank: World Development Indicators*, https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators# (28.06.2024).

نبذة عن المؤلف

دينا زبانة طالبة دكتوراه في جامعة فيليبس ماربورغ (Philipps Universität Marburg) متخصصة في السياسات وعلاقات النوع الاجتماعي، بالأخص السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل في الدول العربية المتوسطية. لديها خبرة تزيد عن سبع سنوات في إدارة مشاريع التنمية الاقتصادية والإنسانية في الدول العربية. تعاونت مع منظمة العمل الدولية (International Labour Organisation)، و أكملت درجة الماجستير في الاقتصاد المالي من جامعة كينستون في لندن (Kingston University London) عملت في عام 2024 كباحثة زائرة في مركز MECAM في تونس، قدمت وناقشت ورقة بحثية حول الفجوات والأسباب الكامنة وراء إصلاحات سياسات سوق العمل، والمساعدات الخارجية، والبرامج المحلية والدولية في الدول العربية المتوسطية

البريد الإلكتروني: Zabaneh@staff.uni-marburg.de, dmzabaneh@gmail.com

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. habil. Steffen Wippel

Editorial Department: Petra Brandt

Translation from English into Arabic: Dr. Asma Maaoui

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

GIGA | Neuer Jungfernstieg 21

20354 Hamburg | Germany

https://mecam.tn

mecam-office@uni-marburg.de